

"المدرسة المغربية : اية منظومة تربوية لأي مشروع مجتمعي"

توطئة.

ان سؤال المدرسة المغربية كان في صلب النقاش السياسي و المجتمعي بالمغرب الراهن, بداية تحت الحماية, عبر صراع من اجل مغربة و جندرة المدرسة, مرورا مع بداية الاستقلال , عبر الصراع بين السلطة و المعارضة من اجل "استقطاب النخب", و أخيرا منذ 15 سنة تقريبا, حيث كل مكونات المجتمع تستنكر "افلاس" المنظومة التربوية المغربية.

لقد ادت هذه الملاحظة الأخيرة, و المعترف بها علنيا من طرف الدولة, الى تعيين لجنة خاصة – اللجنة الخاصة بالتربية و التعليم – و التي انتهى عملها بإصدار "الميثاق الوطني للتربية و التعليم" في 1999. كان من المفروض ان يفضي هذا الميثاق, الذي حقق الاجماع تقريبا, الى اصلاح شامل للمنظومة التربوية. 15 سنة بعد ذلك, لاتزال المنظومة التربوية "مريضة" اكثر و يطرح النقاش من جديد, الا انه اليوم, يطرح حول نقطة محورية واحدة : لغة التدريس. ان عمق الموضوع بعيد عن النقاش, كما ان المسؤوليات غير محددة في هذه الوضعية الكارثية التي تجعل من المغرب "التلميذ البليد" في المنطقة (بتعبير تقرير اليونيسكو 2008 حول واقع التعليم بالمنطقة العربية).

ان حركة انفاص تضع اصلاح المدرسة المغربية كتيمة مركزية للمغرب الراهن. المدرسة هي نواة المشروع المجتمعي. و نحن نخلد مئوية المدرسة المغربية, في شكلها الحديث, نلاحظ بكثير من الأسف, ان هذه المؤسسة الفريدة على سلم الوطن, و التي من شأنها ان تلقن للأجيال القادمة, بالإضافة الى التعاليم, قيم العيش المشترك, انها فاشلة خصوصا في هذه المهمة.

ان المدرسة المغربية, نظرا لوضعها المركزي, يجب أساسا ان تكون مؤسسة أساسية لتمير و تلقين قيم المشروع المجتمعي الوطني, و مصعدا اجتماعيا, و حلقة ضرورية للتنمية الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية بالمغرب.

" يظهر ان المدرسة لا تلقن الا القليل من قيم الحق و المواطنة الاحترام التي تسهل الاندماج الاجتماعي الجيد للمتعلمين. و الدليل على ذلك تعدد عدد من السلوكات اللاحضارية كالعنف و تخريب الممتلكات او بشكل اكبر تسفيه الغش بالامتحانات" (تقرير المجلس الأعلى للتعليم 2008).

ان الدولة, كما نتصورها نحن, يجب عليها ان تتحمل مسؤولية من الدرجة الاولى في هذا القطاع.

ان المدرسة المغربية سائرة في افلاسها. انها اليوم تديم الفوارق الاجتماعية و لا تضمن البتة تساوي الفرص : لا وجود للاختلاط الاجتماعي, اندام الرؤية لدور المصعد الاجتماعي, فوارق في الولوج للثقافة و العلوم, ...

اذا كانت مسؤولية الدولة واضحة بشكل كبير و بلا منازع في افلاس المنظومة التربوية, فان للفاعلين الاخرين (الجسم التربوي, النقابات, الإباء, ...) نصيب من المسؤولية.

كل على حدة اليوم, ينتصل من مشكل المجموعة و يحاول ان يجد حلا على المستوى الشخصي. الطبقة المتوسطة العليا, النخبة, رجالات الدولة, ... يبحثون عن مسارات ذي حظوة لصالح ذريتهم. يا ترى من من غير نخبة بلد ما له القدرة ان يستنكر و يعمل و يفكر في مستقبل المنظومة التربوية؟ كيف نصلح المدرسة و من يحملون هذه المهمة على عاتقهم لا يثقون فيها و يجنّبون لأبنائهم مسار الأغلبية من المغاربة؟

لماذا هذه الورقة حول المدرسة المغربية؟

ان المدرسة توجد في صلب انشغالات حركة انفاص الديمقراطية, بالنظر الى دورها الهام في بناء مجتمع المواطنين و المواطنين الذي ننشده, و وعها كخدمة عمومية مركزية و مهمتها في تكوين المغاربة خدمة لتنمية البلد.

لقد عرضنا ميثاق المواطنة, كتيممة مركزية لانفاص, في ورقتنا "اصلاح الضريبة من اجل ميثاق المواطنة" و ذكرناه في ورقتنا "قطاع الصحة : الخروج من النسقيات المعهودة", و سيكون مرة أخرى معروضا في هذه الورقة الخاصة بالتربية.

مجتمع المعرفة, الانفتاح الثقافي و التقدم الذي ننشده لبلدنا يمر حتما عبر مدرسة جيدة.

يمر المغرب في 2014 بسنة هامة من الناحية الديمغرافية. انها سنة الانعطاف الديمغرافي و التي يمكن ان تكون فرصة للبلد. يجب الوعي بهذا و استغلال هذه الفرصة الفريدة بالنسبة للوطن, خصوصا عبر التربية و التعليم.

خلال بضع سنوات, ستتغير مشاكل اليوم. ان ما يقع اليوم بخصوص صناديق التقاعد, سواء بسبب نقص استشراف الاصلاح او غياب الشجاعة السياسية لذلك, لدليل قاطع للتغييرات القادمة.

في هذه الورقة الأولية, سنحاول اقتراح نقط كيفية لتحسين المنظومة التربوية. الاحصائيات, و التي هي متوفرة بالوزارة و مندوبية التخطيط, ... تساق في هذه الورقة للاستئناس. ان الأهم هو إيجاد الطموح و الرؤية لوضع المدرسة في مركز مشروع مجتمع المواطنين و المواطنين و مجتمع المعرفة.

تاريخ و كشف.

تاريخ سياسي.

خلال الحماية, كانت المدرسة في وسط الكفاح من اجل الاستقلال. في كل الانحاء, انشا الوطنيون مدارس من اجل تكوين نخب المغرب المستقل. و عند الاستقلال, بقيت المدرسة في صلب الصراع الديمقراطي. من 23 مارس 1965 الى المسيرات الأخيرة ل 20 فبراير 2011, من الغاء السوسولوجيا الى الحاق "الفكر الإسلامي" بالفلسفة, من التعريب الى "بولسة" الجامعات, ... كانت التربية ميدان معركة أيديولوجية محضة و سياسية.

كشف.

نقدم اسفله بعض الاحصائيات التمثيلية :

نقط إيجابية :

+ حققت نسبة التمدرس بالابتدائي نسبة 94 بالمائة سنة 2007, و هو ما يقربنا من التعميم. نسبة تمدرس الفتيات بلغ 88 بالمائة سنة 2007 مقابل 62 بالمائة سنة 2000.

+ بلغت نسبة الامية للسكان البالغة 10 سنوات فاكثر بالمغرب 28 بالمائة سنة 2009 مقابل 43 بالمائة سنة 2004.

+ بلغت نسبة المتعلمين من الفئة العمرية ما بين 15 و 24 سنة بالمغرب 84,6 بالمائة سنة 2012 مقابل 58 بالمائة سنة 1994.

ملاحظات اندارية :

+ ان المغرب ينفق كثيرا في ميدان التربية : في سنة 2005, بلغ الانفاق لكل تلميذ 23 بالمائة من الناتج الداخلي الخام لكل نسمة, مقابل 13,3 بالمائة كمعدل للدول العربية و 12 بالمائة بتركيا و 18 بالمائة بفنلندا و كوريا الجنوبية (المقارنة مع هاته الدول مهمة : قبل 50 سنة كان لدينا تقريبا نفس المؤشرات في ميدان التعليم).

+ و نحن نتطلع عبر المدرسة الى بناء مجتمع المعرفة, لا يتعدى المعدل الخام للتمدرس بالتعليم العالي 11 بالمائة بالمغرب سنة 2008 مقابل 48 بالمائة ببنان.

+ ان معدل الهدر المدرسي مرتفع جدا بالمغرب : من كل 100 تلميذ يلجون الصف الأول ابتدائي, يحصل 13 تلميذ فقط على البكالوريا. كما ان نسبة التكرار جد مرتفعة : 13 بالمائة بالابتدائي (17 بالمائة بالصف الأول), 17 بالمائة بالثانوي. نسبة الهدر : 5,7 بالمائة بالابتدائي, 14 بالمائة بالاعدادي و الثانوي. يكلف التكرار ما يقارب 3,8 مليار درهم و الهدر 2,5 مليار درهم.

+ تتعدى نسبة البطالة لدى الشباب الحاصل على شواهد (اقل من 30 سنة) 20 بالمائة

توصيات :

ان حركة انفاص, وعيا منها بان المهمة مركبة, تساهم في هذا النقاش المجتمعي انطلاقا من مهامها. يجب ان تكون المدرسة الورش الأساسي للعشرية القادمة. يجب ربط و تقييم كل الحكامة على أساس مؤشرات المنظومة التربوية.

انطلاقا مما سبق و من مثن القيم المؤسسة للحركة الواردة في إعلانها السياسي, توصي انفاص ب :

+ المحور 1 – المدرسة في صلب مجتمع المواطنين و المواطنين : على الدولة وضع المدرسة في صلب المشروع المجتمعي المبني على قيم التقدم و احترام الحقوق الأساسية و ثقافة الاختلاف. اننا نعتقد ان المهمة الأساسية للمدرسة حتى سن 15 سنة, بالإضافة الى تلقين القراءة و الكتابة و الحساب, هو تكوين مواطن فخور ببلده, حامل للقيم الكونية. في كلمة واحدة : تلقين أسس العيش المشترك.

* القيم : يحصل التلاميذ عبر المدرسة على مثن قيم المواطنة و التحضر و التسامح.

* اللغة : يجب القيام بكل المبادرات من اجل يتقن التلاميذ اللغات الرسمية و اللهجات المحلية و اللغات الأجنبية الحية.

* المدرسون : يجب ان يكون جسم المدرسين محركا لكل إصلاح كما يجب ان يكون مثالا للقيم الملقنة. مهنة المدرس يجب ان يعاد اليها الاعتبار, معنويا بداية, و ماديا بعد ذلك.

* الإباء و الاولياء : يجب عليهم ان يتحملوا مسؤوليتهم في تلقين القيم و في حياة مدرسة أبنائهم و تاطير الناشئة.

* المجتمع المدني : على المدرسة ان تفتح على محيطها و خصوصا على المجتمع المدني. يجب على الدولة ان تسمح للجمعيات بالولوج الى البنية التحتية للمدارس مقابل تنشيط الحياة التلاميذية و تاطير التلاميذ و اشعاع المدرسة.

* التاريخ الراهن و مسار المصالحة : عرف المغرب خلال ال 100 سنة المنصرمة تاريخا غنيا. من مسار التحرر الوطني الى "الحقيقة و الانصاف" او "الانتقال الديمقراطي". ان هجا التاريخ الراهن يجب ان يلقن للأجيال الجديدة كاساس للدولة – الوطن.

+ المحور 2 – مدرسة تكافئ الفرص : ان المدرسة اليوم ليست واحدة للجميع. تستمر النخبة في بعث دريتها الى مؤسسات حيث السلوكيات و القيم ... تختلف عن العامة. انه على المدرسة ان تلقن ضرورة موادا موحدة للجميع, خصوصا على مستوى القيم. بالإضافة لهذا, يجب السماح لكل لتلاميذ بالولوج لنفس البنية التحتية (الثقافية و الرياضية و ...). هكذا يمكن ان يتحقق الاختلاط الاجتماعي و تعاد الحياة للمصعد الاجتماعي.

* البنية التحتية : السماح للتلاميذ و الطلبة بالولوج الى البنى التحتية الرياضية, و الثقافية, ... للمؤسسات التعليمية في أي مكان, عبر بطائق التلميذ / الطالب, مقرونة بتامين. هاته البطائق تكون أيضا ورقة للولوج للتخفيضات (المطاعم, القطارات, ...) المخولة من طرف الخواص الذين يريدون الاستفادة من السوق الكبير للتلاميذ و الطلبة. او عبر معونات من الدولة.

* البرنامج : يجب وضع مواد اجبارية للجميع, في كل المستويات الدراسية, و خصوصا في ميادين التاريخ و الفن و الثقافة.

* اللغة : العمل على تخفيض فوارق مستويات التمكن من اللغات الأجنبية بين المتدرسين. اشراك المجتمع المدني و الإباء و ... من اجل دروس الدعم.

* الضريبية : تماشيا مع توصياتنا في ورقة "اصلاح الضريبية من اجل ميثاق للمواطنة", اعتماد عفاءات ضريبية للاسر التي تستثمر في تربية أبنائها, و في الأنشطة الموازية للمدرسة. عموما, ربط كل الامتيازات الاجتماعية (مساعدات مباشرة, مقاصة, إعفاءات ضريبية, ...) بتعليم الأطفال.

+ المحور 3 – مدرسة المعرفة : يعيش المغرب سنة 2014 سنة الانتقال الديمغرافي, و التي هي فرصة تاريخية ليس لها مثل. كل الدول التي عرفت تطورا اجتماعيا و اقتصاديا استفادت من هذه الفرصة. للمغرب مؤهلات كبيرة و عليه مرافقة شبابه الى مجتمع المعرفة, و ذلك بتشجيع البحث العلمي و الابداع الثقافي و الفني ...

* البحث و التنمية : وضع تشجيعات للمقاولات التي تستثمر في البحث و التنمية. و بالموازاء, على الجدولة ان تحدد التوجهات الكبرى (لكل جهة على حدة) للميادين ذات الأولوية.

* الادمج التكنولوجي : في مقابل منح صفقات الى مقاولات اجنبية, فرض جزء للادمج الصناعي, يمر عبر المراكز الجامعية من اجل التحصيل التكنولوجي.

* الابداع : تحديد سياسية ثقافية شاملة حيث المركز هو المدرسة و الجامعة. يجب ان تتوفر هذه السياسة على اهداف مرقمة و طموحة بالنسبة للمراكز التربوية : عدد المنشورات, عدد المسرحيات, ...

* التكنولوجيا الحديثة : ان مدرسة الغد ستكون لامحالة تكنولوجية. يجب على المغرب ان يستشرف هذا المعطى, عبر احداث مؤسسات نموذجية بتقنيات حديثة (مناظرات رقمية, سبورة رقمية, حواسيب, ...) و بالموازاة ادمج استعمال الاعلاميات و الانترنت ... بشكل مكثف في المؤسسات التعليمية.

+ المحور 4 – خلق الثروة : على المدرسة المغربية ان تساهم في تطور اقتصاد البلد. لهذا يجب تطوير مساهمة المواطنين و الرفع من القيمة المضافة محليا :

* القابلية للتشغيل : في مقابل معاينة عدم ملائمة مسارات الشباب الحاصل على شواهد, إنتاج نماذج إعادة الادمج التي أعطت نتائج مشجعة بمؤسسات عديدة.

* المسلكيات : تنظيم المسلكيات بين كل الشعب. لكل تلميذ / طالب, في أي مستوى, الحق في تغيير توجيهه, خصوصا من اجل تحسين القابلية للتشغيل.

* إعادة التأهيل : السماح لكل المواطنين بالعودة الى صفوف المدرسة / الجامعة من اجل تحسين او تعميق دراستهم و انشاء تحفيزات (منح, إعفاءات ضريبية, ...) لفائدة المواطنين الموالين لمهنة ما و الدين يستثمرون في التكوين المستمر.

إجراءات استعجالية من أجل إعادة الثقة في المنظومة التربوية.

بالموازاة مع توصياتنا المقدمة للنقاش حول التربية و التعليم, نطالب بان تطبيق إجراءات استعجالية من أجل إعادة الثقة في المنظومة التربوية المغربية :

+ ترجمة تعهد السلطات العمومية بإصلاح المنظومة التربوية (خطب ملكية, تصريح حكومي, ...) الى إجراءات عملية على مستوى كل مؤسسة وزارية و كل جهة.

+ اشراك المجتمع المدني و النقابات ... في مسار إرساء المجلس الأعلى للتعليم. يجب ان يتحمل هذا المجلس, بالإضافة الى المهام الاستشارية, المهام الآتية :

* تاطير الأهداف و متابعتهم.

* تنقيط و تصنيف المؤسسات التعليمية (عمومية او خاصة).

* مراقبة الاندماج الاجتماعي : فرض نظام منح في المؤسسات الخاصة لفائدة التلاميذ / الطلبة المتفوقين.

* إرساء ميثاق للمواطنة, حيث الكل (مواطنين, مقالات, جمعيات, نقابات, اساتذة, ...) يتعهد بالمشاركة في الجهد الجماعي لاصلاح المنظومة التربوية.

+ إرساء تشجيعات ضريبية لفائدة الاسر التي تستثمر في تعليم أبنائها في المؤسسات المصنفة (على أساس البرامج و البنية التحتية و المنح و الادماج الاجتماعي ...)

+ منح مساعدات مباشرة للاسر المعوزة في مقابل تدرس أبنائها و بالتناسب مع النتائج المحصل عنها, في تعويض, كامل او جزئي, لنظام المقاصة الحالي.

+ اطلاق حملة إعلامية من أجل تشجيع المواطنين و الجماعات على التوقيع على ميثاق المواطنة (انظر النقطة 2) و ذلك لتشجيع دمج المواطنين و الفاعلين في استراتيجية جعل المدرسة في صلب المشروع المجتمعي.

حركة انفاص الديمقراطية, في 23 يناير 2014.

www.anfass.ma